التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي:
سنة التغيير والحصار

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الفلسطيني الداخلي:
سنة التغيير والحصار

مقدمة

افتتح عام 2006 على الصعيد الفلسطيني الداخلي بمفاجأة نتائج الانتخابات البرلمانية، التي أعطت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وأعطت المقاومة من خلال ذلك، شرعية إضافية، هي شرعية صناديق الانتخاب. وانتهى العام وقد وصلت العلاقة بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء وبين حماس وأجنحة معينة في فتح إلى حافة الانفجار الشامل. وكما هي الأمور دائماً، ارتبط الوضع الفلسطيني ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات الوضع العربي، وبالتدافعات الإقليمية، وبالوضع الدولي. كان هذا هو عام اتضاح الإخفاق الأمريكي الكبير في العراق، والتجاهل الأمريكي – الإسرائيلي المستمر لعملية السلام، واستمرار التحسن الاقتصادي الروسي وعودة الثقة إلى الدبلوماسية الروسية، والإخفاق الإسرائيلي في لبنان وتصاعد وتيرة الأزمة اللبنانية الداخلية بعد انفراط عقد المحور العربي الثلاثي وعلى خلفية من الضغوط الغربية المتزايدة على سورية، والتهديدات الأمريكية المتعلقة بالملف النووي الإيراني.

لقد قادت حركة فتح الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، كما شكلت عماد منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) والساحة السياسية الفلسطينية. لم تكن قيادة فتح للحركة الوطنية بلا تحديات فلسطينية سياسية، ولا هي استطاعت استدعاء الدعم العربي بمعزل عن التدخلات العربية الرسمية في الشأن الفلسطيني؛ ولكنها استمرت على كل الأحوال طوال أكثر من ثلاثين عاماً. ولعل النصف الثاني من السبعينيات كان المنعطف الهام في حسم قيادة فتح للحركة الوطنية. فبالرغم من المعارضة الفلسطينية والعربية الواسعة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي حمله ياسر عرفات منذ ذلك الحين بتصميم لا يلين، وبدعمٍ مصري وسوفياتي، وبالرغم من الآثار السلبية التي تركها مشروع الدولة على مجمل القضية، إلا أن معارضي عرفات وفتح، في الحقيقة، لم يكن لديهم مشروع بديل. وقد استجاب مشروع الدولة في الثمانينيات لتوجهات عربية لم تكن خافية للتحلل التدريجي من المسؤولية عن القضية الفلسطينية.

في 1993، توصلت فتح، باسم منظمة التحرير، إلى اتفاق أوسلو، الذي بني على ثقل الانتفاضة الفلسطينية، وعلى المتغيرات المتسارعة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى نزعة متزايدة في قيادة فتح لتحقيق ما يمكن تحقيقه وطنياً، وبغضّ النظر عن المتطلبات العربية الأوسع. وقد برز عشية التوقيع على اتفاق أوسلو مَنْ رأى في الاتفاق، إضافةً إلى ذلك، سعياً ضمنياً من قيادة فتح والقيادة

الإسرائيلية، على السواء، لاستباق ظاهرة الصعود الإسلامي السياسي في الضفة والقطاع، والالتفاف عليها. وربما كان بروز حماس والجهاد الإسلامي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى هاجساً فعلياً للطرفين، والواضح أن كُلاً من القيادة الوطنية الفلسطينية وقيادة الدولة العبرية اعتقد أن قيام سلطة الحكم الذاتي سيكون كفيلاً باستيعاب الظاهرة الإسلامية. لكن ما شهدته المرحلة بين تأسيس السلطة وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية كان كفيلاً بتوفير مساحة إضافية لتوسع الاتجاه الإسلامي.

بنيت السلطة، لا لتعكس تماماً الهموم والمطامح الوطنية الفلسطينية، بل كانت أقرب إلى جهاز أمني هائل للتحكم؛ وسرعان ما تحولت أجهزة ووزارات السلطة إلى بؤر فساد واسعة النطاق. وشيئاً فشيئاً، أخذت العيوب الهيكلية في اتفاق أوسلو في التجلي، لتجعل من مسار السلام عملية بطيئة، ما كان لها أن تصل إلى نهايتها المرجوة، حتى من وجهة نظر من فاوض على الاتفاق ووقّع عليه. وربما يمكن اعتبار اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/ سبتمبر 2000 مؤشراً على انتصار وجهة النظر الناقدة والمعارضة لاتفاق أوسلو، التي كان التيار الإسلامي أبرز ممثليها. خلال سنوات الانتفاضة الثانية، تعزز وضع التيار الإسلامي، وبرزت حماس باعتبارها قوة فلسطينية رئيسة، وهو المتغير الذي بدا أن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أخذه فعلاً في الاعتبار. فقد تغير هو نفسه بعد التجربة الفاشلة في مفاوضات كامب ديفيد 2، وبعد أن أصبحت الانتفاضة والمقاومة تطرحان استراتيجية بديلة لاستراتيجية التفاوض والتفاوض فقط.

في 2005، عبّرت متغيرات السياسة الفلسطينة الداخلية عن نفسها في نتائج الانتخابات البلدية (انظر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005). ولكن الانتخابات البلدية بطبيعتها المحلية لم تكن لتقدم مؤشراً حاسماً؛ وكان لا بد بالتالي من انتظار الانتخابات التشريعية، من ناحية، ونتائج عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية أخرى. بانعقاد الانتخابات التشريعية (التي حددها اتفاق أوسلو بسكان الضفة والقطاع)، وفوز حماس، دخل الوضع الفلسطيني السياسي الداخلي مرحلة انتقالية. ففتح ما زالت قوة مؤثرة، سواء أكان ذلك على صعيد التحكم بأجهزة السلطة أم على الصعيد الشعبي وصعيد المقاومة، كما أن الوضع الفلسطيني هو بطبيعته عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية.

أولاً: من الانتخابات إلى الحكومة

لم يكن عقد الانتخابات في موعدها المقرر، 25 كانون الثاني/ يناير، خيار الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومجموعة المستشارين الملتفين حوله. ففي ضوء نتائج الانتخابات البلدية في سنة 2005، والصعود السياسي الحثيث لحركة حماس، لم يكن لدى عباس ثقة كافية بفوز فتح. وقد شابت الأسابيع القليلة السابقة للانتخابات تصريحات متكررة من عباس توحي

باحتمال التأجيل. ثم طرح عباس مسألة القدس، مشيراً إلى أنه لن يسمح بعقد الانتخابات ما لم تسمح السلطات الإسرائيلية لسكان القدس بالتصويت واختيار ممثليهم، وهو ما أعطى الانطباع لدى البعض بأن الرئيس الفلسطيني يأمل فعلاً في منع سكان القدس من التصويت، في الوقت الذي فَسَّره آخرون على أنه محاولة للضغط على "إسرائيل"، وإصرار على الحقوق الفلسطينية[1]. ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت راغبة في عقد الانتخابات في موعدها، مدفوعة برغبة قوية في توكيد نجاح سياسة "دمقرطة" الشرق الأوسط التي مَثَّلت في حينه، ولو ظاهرياً، سياسة أمريكية رئيسية معلنة في المنطقة. وقد أسهمت نتائج بعض استطلاعات الرأي، التي أجرتها مراكز أبحاث فلسطينية قريبة من واشنطن، وأظهرت احتمال فوز فتح في الانتخابات[2]، في تعزيز موقف الإدارة الأمريكية من عقد الانتخابات في موعدها المقرر. وسرعان ما ضغطت واشنطن على الدولة العبرية، التي أعلنت بالتالي السماح للفلسطينيين من أهالي مدينة القدس بالتصويت.

جدول 1/1: نموذج لنتائج استطلاع الرأي حول شعبية فتح وحماس

	3 2005/11/18-16	4 2005/12/25-24	5 2006/1/6-5	6 2006/1/21-20
حماس	%19.3	%25	%25.1	%23.4
فتح	%37.1	%38.5	%38.2	%39

عُقدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية على أساس نظام مختلط، اعتمد الدوائر الفردية والقوائم النسبية معاً. وقد أظهرت الانتخابات فوزاً مريحاً لمرشحي حماس، التي حصدت ما مجموعه 74 مقعداً من الدوائر والقوائم، بينما حصلت فتح على 45 مقعداً. وتوزعت باقي المقاعد كالتالي: أربعة للمستقلين، وثلاثة للجبهة الشعبية، واثنان لكل من قائمة البديل وقائمة فلسطين المستقلة وقائمة الطريق الثالث[7]. شكلت النتائج صدمة بالغة لقيادة السلطة الفلسطينية، وللعديد من الدول العربية، ولدول الاتحاد الأوروبي، وللإدارة الأمريكية، وأكدت الاتجاه العام لصعود القوى الإسلامية السياسية في المجالين العربي والإسلامي طوال العقد الأخير، ونهاية تفرد فتح في قيادة الشأن الوطني الفلسطيني. ولكن الرئيس عباس تصرف بكياسة وأعلن أنه لن يتردد في تكليف حماس تشكيل الحكومة الفلسطينية. خلال الفترة القصيرة التالية عقدت قيادة حماس في الخارج والداخل اجتماعات في القاهرة، أقرت في النهاية اختيار اسماعيل هنية، أحد أبرز قيادات حماس في قطاع غزة وأكثرهم شعبية، لرئاسة الحكومة. وفي 21 شباط / فبراير، كلف الرئيسُ عباس هنيةَ رسمياً بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

جدول 1/2: نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006[8]

اسم القائمة	عدد المقاعد
التغيير والإصلاح (حماس)	74
حركة فتح	45
الشهيد أبو علي مصطفى	3
البديل (ائتلاف الجبهة الديموقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	2
فلسطين المستقلة	2
الطريق الثالث	2
المستقلون (المدعومون من حماس)	4
المجموع	**132**

نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006

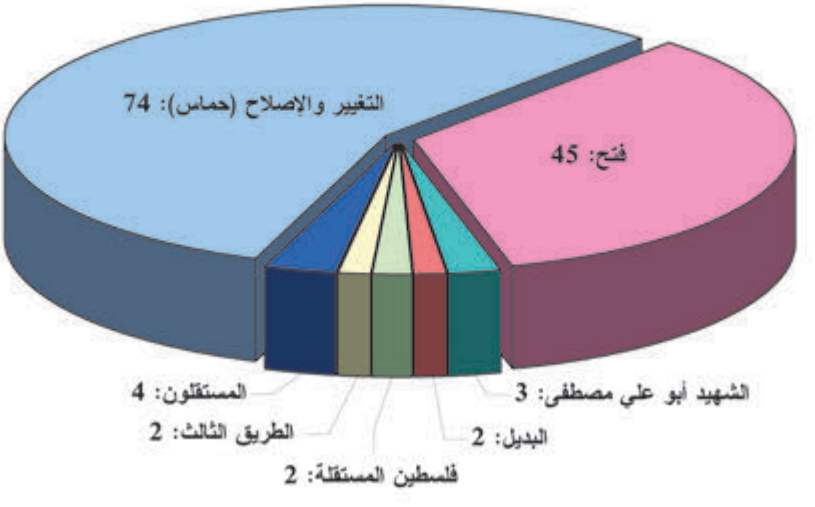

كان خيار حماس الأول تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى. ولكن التصريحات الأمريكية الرسمية، المعربة عن رفض واشنطن حكومة تقودها حماس، أوحت بأن الحكومة لن تعيش طويلاً. كما برزت، إضافةً إلى ذلك، مشكلة موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية. أما على مستوى قيادات السلطة الفتحاويين، فقد كان التوجه منذ لحظة إعلان النتائج هو رفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس؛ بل إن

القيادي الفتحاوي محمد دحلان أعلن أنه من العار على فتح المشاركة في مثل هذه الحكومة[9]. وقد أكد السيد سليم الزعنون، عضو اللجنة المركزية في حركة فتح ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في تصريح له أن جهات عربية وأجنبية تحرض فتح على حماس[10]. أما الجبهة الشعبية فقد انقسمت بين رأي قيادات الخارج المؤيد للمشاركة في حكومة الوحدة، وبين قيادات الداخل المعارضة. وسرعان ما اتجهت الجبهة نحو رفض المشاركة، على أرضية رفض حماس التوكيد على مرجعية منظمة التحرير، والاعتراف بأن المنظمة هي المرجع الوحيد للسلطة والشعب، والتوكيد على الالتزام ببرنامج المنظمة السياسي. وقد أظهرت القوائم البرلمانية الصغرى الأخرى تردداً واضحاً في المشاركة بالحكومة، وتقدمت بطلبات تعجيزية ثمناً للمشاركة؛ وهو ما أدى في النهاية إلى أن تنفرد حماس بتشكيل الحكومة. وليس هناك شك في أن الرأي العام الفلسطيني كان منحازاً وبقوة لخيار تشكيل حكومة وحدة وطنية[11]؛ وفي ضوء التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال الشهور التالية من 2006، ربما يمكن القول أن الأطراف الفلسطينية التي أسهمت في إفشال جهود تشكيل حكومة الوحدة تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة. ففي مرحلة تغيير انتقالية بالغة الحساسية، وفي مواجهة الأعباء الثقيلة للقضية الوطنية، لم يكن هناك مفرٌّ من حكومة وحدة.

ألقى الرئيس الفلسطيني خطاباً أمام المجلس التشريعي الجديد في 18 شباط/ فبراير دعا فيه الحكومة القادمة إلى الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية وبنهج السلام وبرنامج المنظمة. وكان واضحاً أن مسألة الموقف من المنظمة، وبالتالي من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاق أوسلو، ستشكل موضوع جدل وخلاف متزايد. وقد حددت حماس موقفها، كما أعلنه رئيس الحكومة المنتخب اسماعيل هنية في الرد على خطاب التكليف وفي بيانه أمام المجلس التشريعي، بالإعراب عن التقدير لمنظمة التحرير باعتبارها مظلة الحركة الوطنية الفلسطينية على مر عقود طويلة، والدعوة إلى إعادة بنائها وتفعيلها لتمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً أفضل وتضم كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية. ولكن ذلك لم يمنع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من مهاجمة برنامج الحكومة، لا سيما فيما يتعلق بمرجعية المنظمة[12]. في النهاية، لم يمنع هذا الاختلاف من نيل الحكومة الجديدة الثقة من المجلس التشريعي في الثامن والعشرين من شباط/ فبراير. وبدأت، بالتالي، مرحلة جديدة في مسيرة السلطة الوطنية، مرحلة حكومة تقودها حماس لسلطة تسيطر فتح على كافة أجهزتها الأمنية وجهازها البيروقراطي المتضخم.

وقبل مغادرة هذه النقطة يجب إبراز حقيقتين: الأولى: أن نزاهة الانتخابات وحياد الأجهزة، يجب أن يُسجّلا في مصلحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أما الثانية: وهي الأهم من الناحية السياسية، فإن هذا الاختيار لحماس من جانب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، أعطى شرعيةً إضافيةً للمقاومة وخطها السياسي، من خلال صناديق الاقتراع، مما وجّه ضربة قاسية، للسياسة الأمريكية – الإسرائيلية وحتى الأوروبية، التي تعدّ حماس خصوصاً، وفصائل المقاومة الأخرى عموماً منظمات إرهابية، وتعدّ المقاومة إرهاباً.

ثانياً: الحصار

لم تكن المعارضة الإسرائيلية والغربية للحكومة الجديدة خافية على أحد، وسواء أكان ذلك في محاولةٍ لاحتواء مقاطعةٍ وضغوطٍ اقتصادية محتملة، أم استجابةً للرأي العام الفلسطيني الذي أرهقه إسراف وفساد الحكومات السابقة؛ أعلن رئيس الحكومة، اسماعيل هنية، عزمه اتباع سياسات تقشفية. ولكن هنية، على الأرجح، لم يكن يتوقع مدى ارتهان الوضع المالي والاقتصادي الفلسطيني للسياسات الإسرائيلية والمساعدات الغربية، ومدى الحصار الذي ستواجهه الحكومة ويواجهه الشعب. بدأ الحصار بقرار إسرائيلي بوقف مستحقات الضرائب والرسوم الفلسطينية التي تُحصلها السلطات الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية، كما فرضت إجراءات تضييق على العمال الفلسطينيين في الدولة العبرية[13]. وانطلقت بالتالي مباحثات إسرائيلية – أمريكية لفرض حصار دولي على الحكومة الفلسطينية، يمنع عنها ما كان مقرراً من مساعدات غربية، بهدف إسقاط الحكومة وفرض انتخابات جديدة. وسرعان ما أعلنت الإدارة الأمريكية (بتأييد من الكونجرس) ودول الاتحاد الأوروبي قطع الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة، وإيقاف المساعدات المالية. وقد سَوَّغ الحصار الأورو – أمريكي برفض الحكومة الاستجابة لما بات يعرف بشروط الرباعية Quartet (أي اللجنة الدولية الخاصة بالمسألة الفلسطينية المُشكَّلة من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والأمم المتحدة)، التي تشمل الاعتراف بالدولة العبرية، ونبذ العنف، وتخلي قوى المقاومة عن سلاحها، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[14].

الاختراق الرئيس للحصار الدولي جاء من روسيا، التي أعلنت منذ التاسع من شباط/ فبراير رغبتها دعوة وفد من حماس لزيارة موسكو. لم يؤيد المبادرة الروسية سوى فرنسا، بينما أعربت كل من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية معارضتها الخطوة الروسية وشكوكها في قدرة موسكو التأثير على موقف حماس. ولكن الجانب الروسي صمّم على توجيه الدعوة، وجرت زيارة وفد حماس، برئاسة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، للعاصمة الروسية في الأسبوع الأول من آذار/ مارس[15]. وبالرغم من الاستقبال الدافئ الذي حظي به الوفد، والوعود الروسية بالمساعدة، فإن المبادرة الروسية لم تؤد إلى كسر فعلي للحصار؛ كما أن الروس التزموا موقفهم المعلن، وحثّوا حماس على الاستجابة لشروط الرباعية الدولية. ولكن الدلالات السياسية لاستقبال وفد حماس في موسكو كانت أكبر بكثير من النتائج المباشرة للزيارة. فهذه هي الخطوة الرئيسة الأولى منذ سنوات، التي تقف فيها روسيا موقفاً مخالفاً للإجماع الأورو– أمريكي فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية؛ وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على بداية عودة الثقة للسياسة الروسية في الشرق الأوسط، واستعداد موسكو للرد على محاولات الحصار الأمريكي الاستراتيجي لروسيا في أوروبا الشرقية.

لم يكن الموقف العربي أفضل كثيراً من الموقف الأورو – أمريكي؛ فبالرغم من ترحيب عدد من

الدول العربية بحكومة حماس، فإن الدول العربية الرئيسة والمعنية مباشرة بالشأن الفلسطيني لم تستطع اتخاذ خطوات فعلية تصطدم بالموقف الأمريكي. فرئيس الوزراء المصري والملك الأردني طالبا حكومة حماس بالالتزام باتفاقية أوسلو وما ترتب عليها[16]. وبينما حافظت القاهرة، عبر قنوات أمنية، على الاتصال بالحكومة الفلسطينية، فإن وزير الخارجية المصري أحجم عن استقبال وزير الخارجية الفلسطيني، محمود الزهار، عند بدء جولة الأخير العربية في نيسان/ أبريل. كما فجّرت الحكومة الأردنية أزمة صاخبة مع حماس، عندما أعلنت ضبط مجموعة ادعت أنها تتبع حماس، وتعتزم تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف أردنية[17]. وكانت النتيجة المتوقعة للتصعيد الأردني إلغاء زيارة وزير الخارجية الفلسطيني لعمّان. من جهة أخرى، اتسم الموقف السعودي من الحكومة بالحذر والفتور. سورية، حيث تقيم قيادة حماس في الخارج، بل وقيادات كل التنظيمات الفلسطينية الأخرى، أظهرت ترحيباً كبيراً بنتائج الانتخابات وتولي حماس قيادة الحكومة الفلسطينية، معتبرة أن انتصار تيار المقاومة الفلسطينية هو انتصار للسياسة السورية وتوكيد على أن سورية تقف في صف القوى العربية ذات الوزن الشعبي الحقيقي. كما قامت كل من قطر والسودان باستقبال وفد كبير لحماس في عاصمتي البلدين، والتعهد بتقديم مساعدات عاجلة للحكومة الفلسطينية[18] (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).

كانت المشكلة الملحة التي تواجه حكومة حماس هي توفير المال اللازم لدفع رواتب 140 ألف موظف حكومي، عسكري ومدني، مسجلين على الكادر الحكومي. والحقيقة أن الأزمة الفلسطينية المالية بدأت قبل تولي حماس مقاليد الحكومة، التي استلمتها بخزينة خالية الوفاض تعاني من مليار و772 مليون دولار من الديون[19]. في شباط/ فبراير، قام خالد مشعل، على رأس وفد كبير من قيادة حماس، بزيارة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد واكب الزيارة، صدور قرار من مجلس الشورى الإيراني بتشكيل لجنة دعم لفلسطين. وقد أعلن المسؤولون الإيرانيون عن تقديم دعم يقدر بـ 250 مليون دولار لسد عجز الميزانية الفلسطينية الناجم عن قطع المساعدات الأوروبية والأمريكية[20]. وفي الوقت نفسه، انطلقت حملة عربية واسعة لجمع التبرعات الشعبية لصالح فلسطين. وفي ظل التعاطف الشعبي العربي مع الحكومة الفلسطينية، والإحراج الذي سببه الإعلان عن المساعدات الإيرانية، اتخذ مؤتمر القمة العربي المنعقد بالخرطوم قراراً بتقديم دعم عاجل للفلسطينيين[21]. والحقيقة أن عدداً من الدول العربية سارع بالفعل إلى تسديد حصته من الدعم إلى الصندوق الخاص الذي أنشأته الجامعة العربية، بما في ذلك الجزائر والسعودية ومصر وقطر والكويت؛ إلا أن البنوك العربية امتنعت عن تحويل أموال المساعدات للحكومة الفلسطينية، خوفاً من العقوبات الأمريكية. وأصبحت مسألة امتناع البنوك عن التعامل مع الحكومة الفلسطينية واحدة من أكبر العقبات أمام جهود كسر الحصار[22]. كان القدر المتواضع من الأموال التي تم نقلها بالفعل للخزينة الفلسطينية، هو ذلك الذي حمله وزراء أو مسؤولون من حماس عبر المعبر بين

قطاع غزة ومصر، وهي الطريقة التي لم تكن سالكة دائماً في ظل اتفاقية المعبر، التي أعطت لمراقبين أوروبيين حق الإشراف على عمل المعبر.

لم تكن المجموعة الأوروبية، إلى جانب الإحراج في الموقف من سلطة منتخبة ديموقراطياً، وإلى جانب ما يسببه الحصار من تجويع للشعب كله، ترغب فعلاً في انهيار السلطة، وهو الاحتمال الذي أصبح واقعياً في ظل صمود الحكومة الفلسطينية. وسرعان ما دفع هذا عدداً من الدول الأوروبية إلى إنشاء صندوق خاص تحت إشراف البنك الدولي لتقديم معونات للفلسطينيين، لا تمر عبر الحكومة الفلسطينية، وتُخصَّص لدعم قطاع الصحة والمرافق الأساسية. وقد وافقت اللجنة الرباعية على الآلية الأوروبية المقترحة[23]، مما أسهم في الاستجابة لحد الكفاف من الحاجات الفلسطينية.

وعلى أي حال، فقد تمكنت الحكومة الفلسطينية من سدِّ نسبةٍ لا بأس بها من رواتب الموظفين، فقد أشار وزير المالية بالوكالة الدكتور سمير أبو عيشة إلى أن المبالغ التي كان من المتوجب دفعها للموظفين، تقدر بنحو مليار و181 مليون دولار كرواتب، دُفع منها 658 مليون دولار حتى نهاية عام 2006؛ حيث تلقى الموظفون العاملون في قطاع التربية والتعليم 69% من مجمل رواتبهم. أما بالنسبة للعاملين في القطاع الصحي فإن إجمالي ما تم صرفه لهم قد بلغ 74%. أما بالنسبة للعسكريين، فقد دفعت الحكومة ما نسبته 60% من مجمل رواتبهم[24].

تراجعت خلال الشهور الأخيرة من العام حدة الضغط الداخلي المترتب على الحصار، إما بفعل الدفعات المالية التي قدمت للموظفين، أو بفعل قدرة الفلسطينيين على التأقلم مع الوضع الجديد. ولكن الحدة السياسية المواكبة للحصار لم تتراجع. وقد وجه عدد من قيادات حماس الاتهام بالتواطؤ مع الحصار الدولي إلى الرئاسة الفلسطينية، وإلى عدد من مسؤولي السلطة الملتفين حول الرئيس عباس. وفي لقاء عاصف بين رئيس الوزراء والرئيس، رفض محمود عباس طلب هنية اللجوء إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي يقع تحت سلطة الرئيس، للتخفيف من حدة الحصار[25]. ولأن المعابر وضعت هي الأخرى تحت سلطة الرئيس، فقد أشير في عدد من الحالات إلى أن صائب عريقات، المعيّن من قبل الرئيس لتنسيق عمل المعابر، تواطأ مع المراقبين الأوروبيين لعرقلة إدخال الأموال التي حاول بعض من قادة حماس وبعض من وزرائها إدخالها إلى قطاع غزة[26]. في النهاية، أسهم الحصار المفروض على الحكومة إسهاماً ملموساً في تأزم الوضع الفلسطيني، وعزز من الهجمات الدعائية الموجهة ضد حكومة حماس. ولكن الحصار وحده ما كان من الممكن أن يولد الأزمة، فالفلسطينيون عاشوا سنوات الانتفاضة الأولى بدون مساعدات خارجية؛ وكان من الممكن أن يعيدوا بناء حياتهم واقتصادهم على أساس ظروف الحصار والمقاطعة. كان الحصار مجرد عامل بين عدد من العوامل المتداخلة، التي عبّرت عن وجود خلاف داخلي حقيقي حول السلطة والقرار واتجاه القضية الوطنية الفلسطينية.

فازت قائمة الإصلاح والتغيير التي تمثل حماس بأغلبية كبيرة ومفاجِئة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. الصورة لقيادات من حماس في قطاع غزة عند إطلاق الحملة الانتخابية في 2006/1/3. (ا ف ب)

كان هناك إجماع محلي وعربي ودولي على أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي عقدت في 2006/1/25، كانت شفافة وحرة ونزيهة. الصورة للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي كان ضمن 900 مراقب أجنبي راقبوا الانتخابات. (رويترز)

رئيس المجلس التشريعي الجديد د. عزيز الدويك، يستلم المنصب من رئيس المجلس السابق روحي فتوح، في مقر المجلس، رام الله، 2006/2/18. (ا ف ب)

رئيس الوزراء المكلف اسماعيل هنية، يُسلّم قائمة بأعضاء وزارته إلى الرئيس عباس، غزة، 2006/3/19. (رويترز)

الرئيس عباس مع أعضاء الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، بعد أن أدّى المتواجدون منهم في قطاع غزة اليمين الدستورية، في 2006/3/29. (رويترز)

اتهمت حماس رجل فتح القوي محمد دحلان طوال سنة 2006 بإثارة الفتنة والفلتان الأمني، والسعي الدائم لإسقاط حكومتها؛ وحدثت حملات إعلامية عنيفة متبادلة بين الطرفين. الصورة لدحلان في مظاهرة مؤيدة لفتح في جنين في 2006/12/17. (رويترز)

بدأ مؤتمر الحوار الوطني أعماله في 2006/5/25، والصورة لجلسة الانعقاد في رام الله. ويظهر محمود عباس وإلى يمينه د. عزيز الدويك وإلى شماله محمد صبيح. (رويترز)

دعا خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى رفع السقف السياسي والنضالي الفلسطيني وإلى كسر الحصار، وإلى عدم الاعتراف بـ"إسرائيل". الصورة لمشعل في 2006/7/10 في مؤتمر صحفي أكد فيه أن الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة ستفشل. (رويترز)

عانى الطلاب الفلسطينيون من إغلاق المدارس، بسبب إضراب المعلمين الفلسطينيين، الذين كانوا يعانون أيضاً من عدم دفع مرتباتهم. الصورة عند مدخل مدرسة في جنين في 2006/9/2. (ا ف ب)

مظاهرة ضخمة تأييداً لحماس في غزة في 2006/10/6، بعد عدة أشهر من الحصار ومحاولات إسقاط حكومتها. الصورة بعد أيام من تهديد الرئيس عباس بحلّ الحكومة. (رويترز)

رئيس الوزراء اسماعيل هنية يجلس على الرصيف في الجانب المصري من معبر رفح في 2006/12/14، بعد أن عطّلت "إسرائيل" دخوله إلى قطاع غزة عدة ساعات. (رويترز)

مؤتمر صحفي لعدد من قيادات الفصائل الفلسطينية في دمشق في 2006/12/16، أعلنت فيه رفضها لدعوة الرئيس عباس لعقد انتخابات لمجلس تشريعي فلسطيني جديد. في الصورة من اليمين إلى اليسار أحمد جبريل، ورمضان شلح، وخالد مشعل، وفاروق قدومي، وماهر الطاهر. (رويترز)

ثالثاً: صراع الصلاحيات

بدأ صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس حتى قبل تولي الحكومة مقاليد الحكم. ففي الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي السابق، الذي تمتعت فيه فتح بالأكثرية، وعقدت بعد ظهور نتائج الانتخابات، أخذ المجلس عدداً من القرارات والتعديلات الدستورية التي استهدفت تعزيز سلطات الرئيس وإضعاف الحكومة والمجلس المنتخب، وأعطت للرئيس سلطة مطلقة في تشكيل المحكمة الدستورية وعلى ديوان الموظفين[27]. كما صادق المجلس التشريعي المنتهية ولايته على مرسوم رئاسي يقضي بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل محل أمين سر المجلس[28]؛ الذي كان يجب أن يكون أحد النواب المنتخبين، بينما أصبح أمين عام المجلس من خارج المجلس النيابي. وهذا ما عدّته حركة حماس "انقلاباً أبيض، وفساداً دستورياً"[29]. وما إن عقد المجلس المنتخب جلسته الأولى، التي انتخب فيها د. عزيز الدويك رئيساً للمجلس، حتى ثار بين الدويك والرئيس عباس خلاف حول شرعية القرارات الصادرة عن جلسة المجلس السابق الأخيرة. لم يحل الخلاف نهائياً حول تلك القرارات، بل وانتهى إلى العرض على المحكمة الدستورية؛ ولكنه كان مؤشراً سيئاً على ما يمكن أن يطرأ على صعيد العلاقة بين الرئيس عباس وحكومته الجديدة.

على صعيد المؤسسات الإعلامية، أصدر الرئيس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت الإشراف المباشر للرئيس. وعلى الصعيد الأمني، أصدر مرسوماً بتأسيس هيئة خاصة لإدارة المعابر الحدودية برئاسة الوزير السابق وعضو المجلس التشريعي عن حركة فتح صائب عريقات (ووضع معبر رفح تحت سيطرة أمن الرئاسة)، ومرسوماً آخر بتعيين قائد الأمن الوقائي السابق، رشيد أبو شباك، مديراً للأمن الداخلي، مشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي كانت سابقاً تتبع وزارة الداخلية؛ كما عُيِّن سليمان حلس مديراً لجهاز الأمن الوطني[30]. بذلك، أحكم الرئيس سلطاته على كل الأجهزة الأمنية، وهو المجال الذي كان هو نفسه قد خاض صراعاً صاخباً حَوْلَهُ مع الرئيس الراحل عرفات، عندما كان عباس رئيساً للحكومة، ليؤكد سلطات الحكومة عليه. من جهة أخرى، استبعد الرئيس جميع وزراء حكومته، بما في ذلك وزير الخارجية، عن جولاته الخارجية ومقابلاته ومباحثاته مع المسؤولين العرب والأجانب، بغض النظر عن موقف هؤلاء من حكومة حماس.

بيد أن محطة التصعيد الرئيسة في صراع الصلاحيات جاءت عندما أصدر وزير الداخلية، سعيد صيام، قراراً بتشكيل قوة أمنية تابعة لوزير الداخلية تحت اسم القوة التنفيذية[31]. يرجع السبب الرئيسي وراء تشكيل هذه القوة إلى التدهور المتزايد في الحالة الأمنية، لا سيما في قطاع غزة، وفقدان وزير الداخلية سلطاته المفترضة على الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة. وقد شُكِّلت القوة التنفيذية من عناصر كتائب القسام، التابعة لحركة حماس، وعدد من تنظيمات المقاومة الأخرى المعروفة بعلاقاتها الجيدة مع حماس. ما إن أعلن عن تشكيل القوة التنفيذية حتى أصدر الرئيس قراراً يلغي قرار وزير الداخلية. وطوال الفترة التالية، وبالرغم من محاولات التفاهم والتوافق بين

رئيس الحكومة ورئيس السلطة على وجود القوة التنفيذية، فقد امتنع الرئيس، الذي يتبعه ديوان الموظفين، عن تنسيب عناصر القوة رسمياً لكادر موظفي وزارة الداخلية. بل إن كل التعيينات التي قامت بها الحكومة لموظفين جدد في أجهزة الحكم ظلت هي الأخرى تعيينات مؤقتة، لم تقنَّن من ديوان الموظفين.

وكانت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" نقلت عن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الإعلان عن الاتفاق بين الرئيس عباس، ورئيس الوزراء اسماعيل هنية على الخطوات القانونية والتأهيلية والمالية التي أعلنها الرئيس منذ البداية بشأن دمج أفراد هذه القوة في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية[32]. ومن جهة أخرى صرح الناطق باسم وزارة الداخلية خالد أبو هلال في مؤتمر صحفي بأن رئيس السلطة "صادق على الاعتماد المالي والتنفيذي للقوة الأمنية التنفيذية وأوعز إلى وزير المالية باتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية لتفريغ الدفعة الأولى وعددها 3,422 فرداً"[33].

بعد أيام من تشكيل القوة التنفيذية، أعلن الرئيس عباس عن تشكيل قوة أمنية جديدة باسم الحرس الرئاسي[34]. وأصبح من الواضح أن هناك توجهاً لتصعيد التوتر العسكري بين القوى الأمنية التابعة للرئيس، من ناحية، وجناح حماس العسكري والقوة التنفيذية، من ناحية أخرى. فبعد أسابيع قليلة من تشكيل حرس الرئاسة، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية Haaretz تقريراً حول مخطط لزيادة كبيرة في تعداد الحرس، وموافقة إسرائيلية على تزويده بالسلاح[35]، وذلك في حين أشارت تقارير أخرى إلى أن الأردن ومصر هما اللتان تعهدتا بإمداد الحرس بالسلاح[36]. وإلى جانب ما أضافته الزيادة الكبيرة في تعداد حرس الرئاسة، والأنباء المتكررة عن تزويده بالسلاح من هذا الطرف أو ذاك، إلى أجواء التوتر والأزمة الداخلية، يمكن القول أن الحكومة الفلسطينية الجديدة لم تتسلم خلال 2006 صلاحياتها كاملة، لا بالإشراف على أجهزة السلطة الأمنية ولا بالتحكم بديوان الموظفين الذين يشكلون جسم السلطة وعبئها الرئيس. ومنذ نهاية حزيران/ يونيو إلى بداية آب/ أغسطس، وجهت قوات الاحتلال ضربات مؤلمة للحكومة والمجلس التشريعي الجديدين عندما شنت حملة اعتقالات واسعة طالت 64 نائباً ووزيراً ومسؤولاً في حماس بالضفة الغربية، بما في ذلك رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك[37]. وقد بدا الإجراء وكأنه تعبير إسرائيلي خاص عن القنوط وفقدان الصبر، بعد أن عاشت الحكومة كل هذا الوقت.

رابعاً: التأزم الأمني

ليس ثمة من شك في أن الأزمة التي عاشها الوضع الفلسطيني الداخلي كانت في جذورها أزمة سياسية، أزمة الرفض الإسرائيلي – الأمريكي للتحول الديموقراطي الذي شهدته الساحة الفلسطينية، وأزمة رفض أركان السلطة الفلسطينية السابقة التخلي عن الحكم والسيطرة على القرار الفلسطيني للحكومة الجديدة التي تقودها حماس. هذا، فضلاً عن الاختلاف على الخط السياسي بين حماس وفتح، فيما يتعلق بشروط

الرباعية أو البرنامج أو إدارة الصراع. وفي ظل هذه الأزمة، تصاعد الحصار الدولي على الحكومة والشعب الفلسطيني. ولكن أكثر مظاهر الأزمة استفزازاً لمشاعر الفلسطينيين كان الانفلات الأمني، وتكرار الصدامات المسلحة بين القوى التابعة لحماس والأخرى التابعة للرئيس أو المحسوبة على أجنحة معينة في حركة فتح. فمنذ أُسست سلطة الحكم الذاتي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، التزمت القوى السياسية الفلسطينية المختلفة سياسة "حرمة الدم الفلسطيني"، التي ظهرت بأوضح ما ظهرت به عندما شنت دوائر أمن السلطة في 1996 حملة اعتقالات واسعة لقيادات ونشطاء حماس والجهاد الإسلامي، وعرضت الكثير منهم للتعذيب. ولكن أياً من التنظيمين لم يرد باستخدام السلاح، وتحملا حملة الاضطهاد غير المبررة حتى انقشعت. ولكن أزمة 2006 كانت من نوع مختلف، بعد أن أصبحت مؤسسة الحكم والسلطة والقرار ذاتها هي محل التدافع.

شهدت مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية سلسلة لا تتوقف من التظاهرات الحاشدة، التي حاول من خلالها كل من أنصار الحكومة ومعارضيها استعراض ثقله الجماهيري، والتوكيد على مصداقية نتائج الانتخابات أو عدم تعبيرها عن حقائق الأوزان السياسية في الشارع. ولو اقتصر الأمر على التجمعات الجماهيرية لما كان هناك ما يستدعي القلق. ولكن ما استدعى القلق كان انضمام وحدات من المؤسسات الأمنية لهذه التظاهرات، ورفع بعض من التجمعات شعارات إسقاط الحكومة، وإعلان قطاعات مهنية، لا سيما في الضفة الغربية، الإضراب العام[38]. أما بالنسبة للتحركات المعارضة للحكومة، فقد كان المسوغ الرئيس للتظاهرات والإضرابات هو المطالبة بصرف الرواتب، التي لم تستطع الحكومة توفيرها بسبب الحصار والمقاطعة. ولكن بدلاً من تضامن القوى الوطنية المختلفة من أجل كسر الحصار والمقاطعة، كون المتضرر الرئيس منهما هو الشعب الفلسطيني ككل، تحولت مسألة الرواتب إلى وسيلة للحشد ضد الحكومة وبقائها.

وعلى خلفية من التظاهرات والتظاهرات المضادة، من صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس، ومن الحملة الإعلامية واسعة النطاق ضد الحكومة، بدا وكأن هناك عملاً حثيثاً لتصعيد عصبية فتح التنظيمية ودفع أجنحة فتح المسلحة إلى ساحة الصراع ضد حماس والحكومة. وشيئاً فشيئاً، تحول التحريض السياسي إلى حوادث إطلاق نار واشتباكات مسلحة بين حماس وفتح، وبين القوة التنفيذية والأمن الوقائي، أو حتى داخل الأجهزة الأمنية ذاتها. في 31 آذار / مارس، اغتيل عبد الكريم القوقا، الأمين العام للجان المقاومة الشعبية، التي عُرفت بعلاقاتها الوثيقة بحماس؛ وقد أعلنت لجان المقاومة إثر ذلك أن لديها معلومات تفيد بضلوع محمد دحلان، قيادي فتح القوي في قطاع غزة وأحد أبرز مناوئي الحكومة، مع الجانب الإسرائيلي، في اغتيال القوقا[39]. ومنذ نهاية الأسبوع الأول من أيار / مايو، اندلعت اشتباكات متقطعة بين عناصر تابعة لحماس وأخرى تابعة لفتح، كانت ذروتها قيام مجموعة مسلحة في 16 أيار / مايو باغتيال محمد التتر، أحد قياديي كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس[40]. ووسط شعور جماهيري عام بالصدمة، خلصت لجنة المتابعة الوطنية المشكلة من كل التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة إلى تحميل الطرفين المسؤولية[41].

عادت الاغتيالات لتطال أحد عناصر القسام في 4 حزيران/ يونيو (ياسر الغلبان)، وأحد قيادات حماس السياسيين في 6 تموز/ يوليو (د. حسين العوجة). وما إن قرر وزير الداخلية تشكيل ونشر القوة التنفيذية، حتى تكررت الصدامات بين عناصرها وعناصر جهاز الأمن الوقائي الذي يدين بالولاء لمحمد دحلان، التي كان أسوأها اشتباكات مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، والتي أدت إلى سقوط ثمانية قتلى ونحو 100 جريح[42]. حَرَّكت هذه الاشتباكات تدخلات كثيفة للوساطة والتهدئة، تعهدتها حركة الجهاد والجبهة الشعبية، وكذلك الوفد الأمني المصري المقيم في قطاع غزة[43]. وقد نجحت هذه التحركات في وقف الاشتباكات وإنشاء لجنة للتنسيق وضبط العلاقات بين الطرفين. ولكن ذلك كان مجرد حل مؤقت، لأن المسألة السياسية ظلت تراوح مكانها. ولذا، وعلى خلفية من تعقيد الملف السياسي ووقوع ما يشبه القطيعة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية، شهد الشهر الأخير من العام ما يقترب من حالة انفجار أمني واسعة، شملت محاولة اغتيال لوزير الداخلية سعيد صيام في 2006/12/10، واغتيال بسام الفرا، أحد قياديي كتائب القسام بمدينة خان يونس في 2006/12/13، ومحاولة اغتيال وزير الأسرى وصفي قبها في 2006/12/13، وإطلاق حرس الرئاسة النار على مسيرة لحماس في رام الله وسقوط 35 جريحاً من المتظاهرين في 2006/12/15، وإطلاق النار على وزير الخارجية محمود الزهار في 2006/12/17، وقصف مقر الرئيس في مدينة غزة، واقتحام مسلحين مقري وزارتي الزراعة والنقل[44].

وحسب إحصائية أعدتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فقد قتل نتيجة الفلتان الأمني 322 فلسطينياً في الفترة 1/1 – 2006/11/30، منهم 236 في قطاع غزة و86 في الضفة الغربية، مقارنة بـ176 فلسطينياً قتلوا طوال سنة 2005 (97 في قطاع غزة و79 في الضفة الغربية). وحسب تصنيف الهيئة فقد قتل في الفترة نفسها 41 فلسطينياً على خلفيات سياسية (منها 40 في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية)، و88 بسبب شجارات عائلية و83 بسبب فوضى السلاح وسوء استخدامه. ولاحظ التقرير وقوع 12 اعتداء على الحريات الأكاديمية و16 اعتداء على البلديات أو العاملين فيها، و12 اعتداء على رموز السلطة القضائية، و22 اعتداء على الحريات الصحفية، و93 حادثة اختطاف فردية وجماعية لفلسطينيين ولزوار أجانب[45]. وقد رصد مركز الميزان لحقوق الإنسان حالات الفلتان الأمني في قطاع غزة، وقدَّم الجدول التالي عن الفترة 2002–2006[46]:

جدول 1/3: حصيلة ضحايا الفلتان الأمني في قطاع غزة 2002-2006

السنة	الحالات	عدد الجرحى		عدد القتلى		عدد المختطفين	
		الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال	أجانب	فلسطينيين
2002	3	2	0	2	0	0	0
2003	39	111	9	18	3	0	0
2004	121	178	6	57	6	6	10
2005	394	895	151	101	23	16	23
2006	869	1,239	170	260	27	19	104

والجدول التالي يبين تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي في قطاع غزة في سنة 2006[47]:

جدول 1/4: تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي في قطاع غزة للعام 2006

نوع الحادث	عدد الحالات
شجار عائلي	152
خلافات بين فصائل	59
صراع بين أجهزة السلطة	14
اشتباك بين أجهزة أمنية وفصائل	22
اشتباك بين أجهزة أمنية وعائلات	26
اشتباك بين عائلات وفصائل	16
إطلاق نار في المناسبات	14
إطلاق نار في المسيرات	6
عبث بالسلاح	82
تصفية عملاء	1
خطف واحتجاز	97
قتل	66
اعتداء على موظفين أو شخصيات عامة أو أجانب	74
إغلاق طرق	42
اعتداء على مؤسسة	121
انفجار داخلي	57
أخرى	53

هذا التدهور الأمني المتسارع وانقطاع سبل الحوار بين معسكر الرئيس والحكومة أدى إلى مزيد من تفاقم الأزمة الفلسطينية الداخلية في نهاية العام ومطلع سنة 2007، وانحدار الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية، ومن ثم إلى التدخل العربي – السعودي ودعوة الطرفين إلى لقاء التفاهم الحاسم في مكة المكرمة.

خامساً: المقاومة

لم يكن البرنامج السياسي وصراع الصلاحيات المصدر الوحيد للخلاف الداخلي؛ فقد واكبهما أيضاً خلاف قديم جديد، حول حق مقاومة الاحتلال ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. كانت قوى المقاومة الفلسطينية قد وافقت الرئيس عباس في جلسات الحوار الوطني بالقاهرة في ربيع 2005 على التزام ما عرف بالتهدئة حتى نهاية العام. ولكن لا عباس، ولا الطرف المصري، الذي طالب بالتهدئة وشارك في الحوار الفلسطيني الوطني، استطاع الحصول على تهدئة مقابلة من الإسرائيليين. وواصلت القوات الإسرائيلية خلال 2005 اغتيال عناصر المقاومة واجتياح مناطق مختلفة من الضفة الغربية على وجه الخصوص. في مطلع 2006، أعلنت فصائل المقاومة الرئيسية: كتائب القسام، وسرايا القدس، وكتائب شهداء الأقصى، انتهاء التهدئة، وهددت بالرد العنيف على كل اعتداء إسرائيلي[48]. وقد شهدت الأيام القليلة التالية، دعوات متجددة من الرئيس عباس لقوى المقاومة إلى الاستمرار بالتهدئة، في حين استهجنت بعض القيادات الملتفة حول الرئيس إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على أهداف إسرائيلية، وهي الوسيلة التي تحولت إلى أداة المقاومة الرئيسة للرد على الاعتداءات الإسرائيلية.

قامت القوات الإسرائيلية خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام باغتيال ستة من المسؤولين بسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أعلن ناطق إسرائيلي أن نتائج الانتخابات وتولي حماس رئاسة الحكومة لن يُغيرا شيئاً في سياسة "إسرائيل" في استهداف قادة حماس.

تجنبت كتائب القسام إحراج الحكومة والرئيس والمشاركة في ردود قوى المقاومة على الاعتداءات الإسرائيلية، والتي انحصرت في أغلبها في عمليات القصف بالصواريخ. وفي 17 نيسان/ أبريل، وبعد تصاعد عمليات التصفية الإسرائيلية لقادة سرايا القدس، نفذت السرايا عملية استشهادية قتل فيها ثمانية وجرح 65 من الإسرائيليين. وفي حين وصف الرئيس عباس العملية بـ "الحقيرة"[49]، رأت حركة فتح والحكومة الفلسطينية أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين هي السبب وراء مثل هذه العمليات. وكان الواضح، على أية حال، أن الطرف الإسرائيلي غير معني بالتهدئة، وأنه ينظر إليها باعتبارها شأناً فلسطينياً خاصاً، لا طريقاً لتنظيم العلاقة بينه وبين المقاومة الفلسطينية. وفي حين شهدت أشهر الصيف انهياراً شاملاً للتهدئة، نفذت كتائب القسام،

بالاشتراك مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، في 25 حزيران/ يونيو، عملية "الوهم المتبدد"، التي غيرت قواعد اللعبة إلى حد كبير.

تسارعت الضغوط الإسرائيلية لإسقاط حكومة حماس بعد عملية "الوهم المتبدد"، ولكن الإسرائيليين سرعان ما تورطوا في حرب شاملة على لبنان وحزب الله في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، انتهت بخسارة كبيرة للجيش الإسرائيلي وفشل في القضاء على قوات حزب الله في الجنوب اللبناني. وفي غمرة الحرب، صرح الرئيس عباس بأن "إسرائيل" طلبت هدنة في قطاع غزة، مقابل توقف المقاومة عن إطلاق الصواريخ[50]. وقد عقد الرئيس عباس خلال الأسابيع القليلة التالية لقاءات مع ممثلي التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة في محاولةٍ للتوصل إلى هدنة، أو تهدئة جديدة، معلناً في ختامها، مقابل نفي من الفصائل، تجديد التهدئة[51]. كان عباس، كما التزم منذ انتخابه رئيساً، يرغب في التوصل إلى وقف المقاومة الفلسطينية بغض النظر عن الموقف الإسرائيلي، بينما كانت فصائل المقاومة حريصة على التوصل إلى هدنة متبادلة في كل من الضفة والقطاع وليس في القطاع وحسب. ولذا، فمهما كانت حقيقة ما توصل إليه عباس في لقاءاته مع الفصائل، فإن الأوضاع لم تتغير كثيراً على الأرض.

في تشرين الثاني/ نوفمبر، قامت القوات الإسرائيلية باجتياح شمال قطاع غزة، بحجة وقف إطلاق الصواريخ؛ وكان الرئيس عباس وصف الصواريخ بالعبثية وهاجم فصائل المقاومة[52]. استهجنت الفصائل تصريحات الرئيس واعتبرت أنها توفر غطاءً للاعتداء الإسرائيلي. ومهما كان الأمر، فقد أثبتت أحداث 2006، على صعيد الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية، كما على صعيد ردود فصائل المقاومة، أن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فصل ملفات الصراع على فلسطين عن بعضها البعض، وأن الطريق الأسلم، بل والطريق الوحيد الممكن، هو التعامل مع هذه الملفات معاً وككل واحد. (انظر مزيداً من التفصيلات حول العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، والأسرى والمعتقلين في الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني).

سادساً: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية

منذ جلسات الحوار الوطني، والاتفاق الذي توصلت إليه كافة الفصائل الفلسطينية، بالقاهرة في ربيع 2005، برزت مسألة تنشيط وإعادة بناء منظمة التحرير باعتبارها واحدة من أولويات العمل الوطني الفلسطيني. وبالرغم من التحركات التي قام بها رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون، ولقاءاته بقادة الفصائل الفلسطينية في دمشق، فإن الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، لم يأخذ قراراً عملياً واحداً لإطلاق عملية إعادة البناء.

كانت قيادة السلطة الفلسطينية منذ تأسيس السلطة في 1994 قد عملت فعلياً وضمنياً على تهميش المنظمة وإهمالها، ربما في تحضير للرأي العام الفلسطيني للاتفاق النهائي حول المشكلة الفلسطينية، الذي كان ثمة قبول غير معلن في بعض أوساط قيادة السلطة حول أنه لن يشمل عودة اللاجئين الفلسطينيين. ومنظمة التحرير هي إطار تمثيل الفلسطينيين جميعاً، من هم داخل حدود فلسطين ومن هم في الشتات، كما أنها مظلة كل الفصائل الفلسطينية (ما عدا حماس والجهاد)، التي يتواجد عدد منها في تجمعات الشتات فقط، وتعارض اتفاق أوسلو وما ترتب عليه. تهميش المنظمة، إذن، كان في جوهره تخلصاً من صداع الشتات، بلاجئيه وفصائله. ولكن ما إن أعلنت نتيجة الانتخابات التشريعية، وأصبح مؤكداً أن حماس ستقود الحكومة الفلسطينية القادمة، حتى سارع الرئيس الفلسطيني إلى اللجوء لشرعية المنظمة من جديد، مؤكداً على أن ملف المفاوضات يعود إلى المنظمة، وأن المنظمة هي التي وقعت أوسلو، وهي من يقود عملية التفاوض، وهي في الوقت نفسه مرجعية سلطة الحكم الذاتي وحكومتها، بغض النظر عن القوة السياسية التي تقود الحكومة. كان الرئيس يسعى، من ناحية، إلى توكيد عزل حكومة حماس عن ملف المفاوضات، ومن ناحية أخرى، إلى فرض البرنامج السياسي للمنظمة على الحكومة. ولكنه من حيث لم يقصد، ربما، ضاعف من أهمية التوجه الفلسطيني المتسع إلى إعادة بناء المنظمة وإعادة الحيوية لأجهزتها، وليس من وجهة نظر حماس وحسب[53].

في نهاية شباط/ فبراير، صرح رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون، بأن المجلس المركزي للمنظمة سيجتمع بالقاهرة في أيار/ مايو 2006، موحياً بأن الاجتماع سيكون بداية انطلاق عملية إعادة بناء المنظمة. ولكن عضو اللجنة التنفيذية، تيسير قُبعة، وصف تصريحات الزعنون بالعبث[54]. ولكن الأمناء العامين للتنظيمات الفلسطينية، وبحضور فاروق القدومي، الأمين العام للجنة حركة فتح المركزية، عقدوا اجتماعاً لهم في نهاية آذار/ مارس بدمشق، واتفقوا على تشكيل لجنة عليا لإعادة بناء المنظمة[55]. وقد نشرت تقارير بعد ذلك تؤكد أن اللجنة المُشكَّلة قد توصلت بالفعل إلى مسودة اتفاق لآلية إعادة بناء المنظمة. وخلال الشهور القليلة التالية، عقدت اجتماعات أخرى بدمشق، وبحضور القدومي، ركزت على المسألة نفسها[56].

بيد أن المشكلة كانت في قدرة فاروق القدومي على تمثيل حركة فتح، وإضافة ثقل سياسي ومعنوي حقيقي للضغط على عباس واللجنة التنفيذية للمنظمة. وكانت الخلافات بين القدومي وعباس قد تصاعدت بِتَسْليم عباس صلاحيات الدائرة السياسية في المنظمة إلى وزير الخارجية ناصر القدوة. واستمرت الخلافات بين مد وجزر طوال 2006، عاكسة إحدى وجوه أزمة حركة فتح الداخلية. لم يكن محمود عباس من أكثر الشخصيات شعبية في قيادة فتح، وكان من الواضح بعد وفاة الرئيس عرفات أنَّ تقسيم المَوْقِعَين، في رئاسة لجنة منظمة التحرير التنفيذية ورئاسة لجنة فتح المركزية بينه وبين فاروق القدومي، قُصد به ألا يسمح لعباس بالتفرد في قيادة الشأن الفلسطيني الوطني. ولكن عباس، الذي أصبح رئيساً للسلطة أيضاً، جمع في يده الكثير من مصادر

السلطة والنفوذ والمال. وفي حين أصبح ثقل فتح الأكبر والأهم، منذ تأسيس سلطة الحكم الذاتي، في الضفة والقطاع لا في المهجر، ظل القدومي في الخارج مشرفاً على وجود ضعيف وغير فعال لفتح وعلى دائرة منظمة التحرير السياسية المهمشة إلى حد كبير. وقد أحاط الرئيس عباس نفسه بشخصيات السلطة المعروفة بعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة واتفاقها مع تصوره لمواصلة العملية السلمية. عدد من هذه القيادات لم يكن من فتح أصلاً، وعدد آخر اعتبر من جيل فتح الثاني أو الثالث، وهو ما أثار حفيظة القدومي وأغلب أعضاء لجنة فتح المركزية. وكان هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، قد صرح، في تعبير عن شعور عدد من قادة فتح المخضرمين، محذراً من "مساع أمريكية للسيطرة على فتح"[57].

في نهاية أيار/ مايو، التقى عباس والقدومي بعمّان، وشاع بأن صفقة ما تم التوصل إليها بينهما[58]. ولكن أجواء التشاحن سرعان ما عادت لتصبغ العلاقات بين الرجلين. وفي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، وبينما تصاعد الجدل حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، فشلت لجنة فتح المركزية في الانعقاد للتداول حول الموضوع بعمّان، بسبب الخلافات بين عباس والقدومي. وبعد شهر واحد، عقد مجلس فتح الثوري في رام الله، وأُعلن عباس قائداً عاماً للقوات الفلسطينية، وهو منصب مستحدث، أثار سخرية القدومي[59]. لم ينته العام إلا وعباس يصدر قراراً بتعيين أحد أبرز المحيطين به، ياسر عبد ربه، أميناً لسر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقراراً آخر بإغلاق مقر الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بعمّان، مما اعتبر ضربة مباشرة للقدومي، الذي لم يبق تحت إشرافه إلا مقر الدائرة في تونس[60].

هذه الخلافات داخل فتح، التي لم تقتصر على الخلافات بين عباس والقدومي، بل تكاد تصل إلى تنظيمات فتح في كل مدينة فلسطينية في الضفة والقطاع، جعلت من عملية الاتفاق حول إعادة بناء منظمة التحرير أكثر صعوبة. ولكن المسألة الأهم أنه بالرغم من الاتفاق بين التنظيمات الفلسطينية في دمشق على سبل وآلية إعادة بناء المنظمة، فإن مثل هذا المشروع لا يخص الفلسطينيين وحسب؛ فقد أُسست المنظمة بقرار عربي، وعاشت برعاية عربية، وإعادة إحيائها وبنائها، بما في ذلك إمكانية إعادة رسم أوزان القوى السياسية داخلها، يخص المحيط العربي، حيث توجد المنظمة ومؤسساتها والجزء الأكبر من شعبها، ولا يخص الفلسطينيين فقط. وحتى نهاية العام، لم يكن هناك من مؤشرات عربية واضحة على موافقة الدول العربية الرئيسة على عملية إعادة بناء المنظمة. مثل هذه المؤشرات لم تبرز إلى أن قُدِّم للفلسطينيين ما سيعرف بالورقة المصرية، التي حملت التصور المصري للتوافق الفلسطيني الداخلي، وتضمنت نصاً صريحاً حول إعادة بناء المنظمة. ثم جاء اتفاق مكة ليطلق العملية بالفعل.

سابعاً: الحوار الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية

منذ بدأت الأوضاع الفلسطينية بالتأزم، وُضعت أغلب ملفات الحياة السياسية على مائدة الحوار الوطني. في الأصل، ومنذ هُمِّش

دور منظمة التحرير وتراجعت قيادتها عن ضم القوى غير الممثلة في أطرها، لم تكن هناك مؤسسة رسمية تلتقي داخلها كافة الفصائل وشخصيات العمل العام من المستقلين. ولكن ما إن انطلقت الانتفاضة الثانية، حتى وُلدت لجنة المتابعة الوطنية في قطاع غزة، لتلعب مثل هذا الدور، وتُنسق العلاقات بين القوى السياسية الفاعلة في الانتفاضة، في الوقت الذي أصبحت دمشق مركز لقاء قادة الفصائل في الخارج. وقد كانت اجتماعات الحوار الوطني، التي عقدت بالقاهرة في ربيع 2005، والتي ضمت كل الفصائل الفلسطينية، أبرز تعبير عن التوجه لإيجاد إطار فلسطيني سياسي يعالج القصور في وضع منظمة التحرير.

ما أعاد التوكيد من جديد على فكرة الحوار الوطني في الداخل الفلسطيني، كان الجدل الكبير الذي أثارته ما باتت تعرف بـ"وثيقة الأسرى". بدأ الإعداد للوثيقة ربما في نيسان/ أبريل، بعد أن توصل مروان البرغوثي، القيادي الفتحاوي الأسير، إلى تفاهم أوّلي في سجن هداريم Hadarim الإسرائيلي مع عدد من القيادات الأسيرة من أبناء الفصائل الأخرى. البرغوثي، الذي يستمر في لعب دور متفاوت في توجهات فتح والعلاقات بين فتح والفصائل الأخرى، افترض كما يبدو أن باستطاعته والقيادات الأسيرة الأخرى الاتفاق على تصور إجماعي للعمل الوطني، يضع حداً للخلافات المتفاقمة بين الحكومة والرئيس، وحول تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد استعان البرغوثي بعلاقات القيادي الفتحاوي محمد دحلان الجيدة بالإسرائيليين لتسهيل نقل قيادات أسيرة بارزة من كافة الفصائل الفلسطينية من سجونهم المختلفة إلى سجن هداريم، لتسهيل الحوار حول الوثيقة تحت الإعداد[61]. البرغوثي، الذي يدرك الوزن المعنوي للأسرى في التأثير على الرأي العام الفلسطيني، تجاوز على الأرجح غرابة الشعور بأن تحدد مجموعة أسرى، بكل ما يثقلها من ظروف سجن وتوق للحرية، برنامج العمل السياسي لشعب يخوض غمار واحدة من أكثر حركات التحرر الوطني تعقيداً.

نُشرت الوثيقة، التي حملت عنوان "وثيقة التفاهم الوطني"، بتوقيع قيادات أسيرة من أغلب الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي[62]. وقد وجدت الوثيقة ترحيباً سريعاً من الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بينما أعرب رئيس الوزراء اسماعيل هنية عن ترحيب متحفظ، معلقاً بالحاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء دراسة مُعمّقة للنص. ترحيب عباس وتحفّظ هنية يعودان بالتأكيد إلى سبب رئيس: أن الوثيقة تستجيب لمطالب اللجنة الرباعية والرئيس عباس من الحكومة، أي الاعتراف بالدولة العبرية والالتزام بالاتفاقيات الموقعة منذ أوسلو. وربما كان النص الأكثر إشكالية من وجهة نظر حماس هو الوارد في البند 18 من الوثيقة، الذي دعا إلى أن تستند حالة التفاهم الوطني، وما ينجم عنها من حكومة وحدة وطنية، إلى "برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا، تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية". بذلك، تجاهلت الوثيقة كون حماس والجهاد ليستا ممثلتين في المنظمة، وليستا طرفاً فيما يسمى "برنامج الإجماع

الوطني"، وقد أعربتا دوماً عن رفض تقديم أي تنازل للدولة العبرية يتعلق بالاعتراف، قبل أن تتضح ملامح التسوية النهائية، وما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في المقابل.

تَمسَّك الرئيس عباس بوثيقة الأسرى، وهدد بالدعوة إلى استفتاء شعبي حول الوثيقة، ولكن الحوار الوطني أُطلق من جديد في مدينتي رام الله وغزة، بحضور ممثلين عن الفصائل النشطة في الضفة والقطاع وعدد من القيادات والشخصيات المستقلة. كان الجميع يتحسسون الوزن المعنوي للأسرى، ويدركون في الوقت نفسه غرابة أن تقرر مجموعة منهم، وهُمْ في الأسْر (أي منزوعي الصلاحيات التنظيمية) برنامج العمل لكافة القوى وللحركة الوطنية؛ وأصبح الهدف بالتالي هو التوصل إلى نص جديد للتفاهم الوطني. أمهل عباس المجتمعين في الحوار الوطني عشرة أيام للاتفاق، وعلى الرغم من أن الدستور الفلسطيني لم يشرع للاستفتاء الشعبي، فقد عاد للتلويح بالاستفتاء[63]. ربما كان عباس يستشعر أن الالتفاف الشعبي العاطفي حول الأسرى، من ناحية، وطول نص الوثيقة وغموضها، لا سيما أن معظم بنودها لم تكن مصدر خلاف، من ناحية أخرى، إضافةً إلى العنت المعيشي الناجم عن الحصار، يضمن نتيجة إيجابية للاستفتاء. وفي المقابل، أشار معارضو الوثيقة والاستفتاء إلى أن مبدأ الاستفتاء غير دستوري، وأن الشعوب لا تستفتى على حقوقها الوطنية الكبرى، وأنه حتى وإن كان لا بد من الاستفتاء فليُستفتَ كل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والمهجر، لأن القضايا محل الخلاف تخصهم جميعاً.

لم يلتفت الرئيس لأصوات المعارضين وأصدر مرسوماً يدعو لعقد استفتاء حول الوثيقة في 26 تموز/ يوليو؛ ولكن لقاء الحوار الوطني قرر استبعاد خيار الاستفتاء، وواصل النقاش حول صيغة جديدة[64]. في النهاية، توصل المجتمعون إلى اتفاق حول الوثيقة، أُقرّ في لقاء بين الرئيس ورئيس الوزراء[65]. وبالرغم من أن التعديلات على وثيقة الأسرى شملت العديد من البنود، إلا أن اللافت كان التعديل الذي تناول البند 18 محل الخلاف الرئيسي، الذي أصبح كالتالي: "وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، توحد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية، كما وردت في هذه الوثيقة وقرارات الشرعيتين العربية والدولية **المنصفة** لشعبنا، بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفذها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، رئيساً وحكومة والفصائل الوطنية والإسلامية...".

بالاتفاق على وثيقة التفاهم الوطني، انطلق البحث من جديد حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، التي بات الجميع يدرك أنها المخرج من الأزمة، والطريق الأنجع لمواجهة الضغوط الخارجية والحصار. ولكن سرعان ما اتضح أن الخلاف حول تشكيل الحكومة، برنامجاً وأسماء وتوزيع حقائب، أكثر تعقيداً من الخلاف حول نص وثيقة التفاهم الوطني، وأن الاتفاق على الوثيقة لم يذلل الصعوبات كما تصور البعض. والحقيقة أن مسألة الحكومة لم تعد مسألة فلسطينية داخلية، تتعلق بالتدافع بين من فاز في الانتخابات وطبقة سياسية ترفض التنازل عن امتيازات السلطة

والحكم والقرار وحسب، بل أصبحت أيضاً مجالاً للضغوط الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، وبعض الدول العربية كذلك.

تراجعت حدة الخلافات خلال أسابيع الحرب الإسرائيلية على لبنان، وأخذ الجميع في انتظار نتيجة الحرب التي كشفت عن انقسام عربي، بدا أن الرئيس عباس يقف فيه إلى جانب المعسكر الأمريكي. وما إن انتهت الحرب حتى تزايدت حدة الخلافات الفلسطينية من جديد، لا سيما أن حماس وقوى المقاومة رأت في انتصار المقاومة اللبنانية انتصاراً لها. وقد تم خلال الأسابيع الأخيرة من آب/ أغسطس والأولى من أيلول/ سبتمبر تداول العديد من الأفكار حول تشكيل الحكومة، بدءاً من حكومة تكنوقراط إلى حكومة فصائل. ولكن ما تسرب من لقاء الرئيس عباس بوزيرتي الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني Tzipi Livni والأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، أشار إلى أن عباس ليس في وارد الموافقة على أي من الصيغ المتداولة للحكومة[66]. وبتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في تشرين الأول/ أكتوبر، تدخلت قطر، في شخص وزير خارجيتها، في أول محاولة عربية غير مصرية للوساطة[67]. ولكن الوساطة القطرية، التي شملت وصول الوزير القطري إلى رام الله، لم تستطع التغلب على الخلافات بين الرئيس ورئيس الوزراء.

بعد أيام من لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية، أبلغ عباس حكومته أن الإدارة الأمريكية ترفض الاتفاق الوطني حول وثيقة الأسرى الجديدة[68]. وربما كان هذا الموقف الأمريكي ما دعا الرئيس عباس إلى إهمال الوثيقة ورفع مطلب جديد في مواجهة حكومة حماس يتعلق بالالتزام بالمبادرة العربية للسلام (مبادرة الأمير عبد الله، التي عرفت بمبادرة قمة بيروت العربية). وقد أكد هنية أن الخلاف حول المبادرة العربية عائق أساسي أمام تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على الأقل فيما يتعلق ببرنامج الحكومة[69]. وفي مفاجأة سياسية، أخذ الرئيس خطوة الامتناع عن لقاء رئيس الوزراء، مسهماً بالتالي في تصعيد أجواء الخلاف. ومنذ نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، بدأ النائب الفلسطيني ومرشح الرئاسة السابق مصطفى البرغوثي وساطة بين الرئيس والحكومة، وصلت إلى حد التصريح بالاتفاق على 80% من القضايا، بما في ذلك توزيع أغلب الحقائب وصيغة أولية للبرنامج السياسي[70]. وكانت حماس في أثناء هذه المشاورات قد استعدت للاكتفاء بتسعة مقاعد من أصل 14 مقعداً (هو حجم تمثيلها في الحكومة بالنسبة إلى مقاعدها في المجلس التشريعي)، وتخلت عن رئاسة الوزراء وعن ترشيح قياداتها من الصف الأول لعضوية الحكومة.

بيد أن التقارير حول الاتفاق كان مبالغاً فيها، أو أن أطرافاً خارجية كانت تدفع إلى إجهاض كل جهود الاتفاق. عادت واشنطن إلى التوكيد على أن الحكومة الفلسطينية الوحيدة المقبولة هي الحكومة الملتزمة بشروط اللجنة الرباعية؛ ثم واجه الرئيس عباس الفلسطينيين بإعلان الوصول إلى "طريق مسدود"[71]، في الوقت الذي غادر فيه رئيس الوزراء البلاد في جولة عربية. ولأن تصريح "الطريق المسدود" جاء بعد لقاء لعباس بوزيرة الخارجية الأمريكية، فقد تولّد انطباع عام بأن

الرئيس كان يستجيب لضغوط أمريكية جديدة، وأنه يدفع الأمور باتجاه الحسم العسكري على الأرض. ما أكد هذا الانطباع كان القنبلة الأخرى التي سرعان ما ألقاها عباس في الساحة الفلسطينية، بإعلانه في خطاب أمام اجتماع للمجلس التشريعي في 2006/12/16، عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، من دون أن يحدد موعد الانتخابات[72]. صَعَّد الإعلان عن انتخابات مبكرة من حالة التوتر في الضفة والقطاع على السواء؛ وفي حين خرجت القيادات السياسية الملتفة حول الرئيس للدفاع عن الانتخابات، أعلن الناطقون باسم حماس أن الرئيس لا يملك السلطات الدستورية لحل المجلس التشريعي قبل نهاية مدته القانونية، وأن إعلانه يمثل خطوة للالتفاف حول نتائج انتخابات ديموقراطية شفافة.

خلال الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، قام خالد مشعل بزيارة للقاهرة، بحث خلالها مسألتي تبادل الأسرى المتعلقة بالجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit الذي أسرته حماس، والخلافات الفلسطينية حول حكومة الوحدة الوطنية[73]. وقد تسرب عن الزيارة أن الجانب المصري يقبل وجهة نظر حماس حول الحكومة، وأنه سيدفع من جديد من أجل تبلور اتفاق فلسطيني داخلي. وبدا أن إعلان الرئيس عباس الدعوة إلى انتخابات مبكرة لم يفاجئ الفلسطينيين وحسب، بل وفاجأ الدول العربية المعنية كذلك. ولوحظ، على أية حال، أن مصر، الطرف العربي الرئيس المعني بالشأن الفلسطيني، أبدت فتوراً تجاه خطوة عباس الجديدة وامتنعت عن تأييدها. ومع نهاية العام، وبينما تصاعدت حدة التوتر والاشتباكات المسلحة بين الأطراف المختلفة، دعا الأردن عباس وهنية إلى لقاء في عمّان[74]. ولكن اللقاء لم يتبلور، أولاً: لأن حماس لم تكن تنظر إلى الأردن باعتباره طرفاً محايداً، وأن الأردن لم يعالج بعد ترسبات الأزمة الأمنية – السياسية التي كان قد أثارها مع حماس قبل عدة شهور. وثانياً: لأن عباس لم ينظر بترحيب إلى فكرة تعامل الأردن معه ومع هنية على قدم المساواة. وثالثاً: لأن تداعي الأحداث سرعان ما ابتلع الدعوة الأردنية.

وعلى خلفية الانسداد السياسي، تصاعد التدهور الأمني، وتزايد عدد ضحايا الصدامات المسلحة، التي انتقلت من شوارع مدينة غزة إلى مدن القطاع الأخرى، وبدا كأن العقل السياسي الفلسطيني عاجز عن احتواء الأزمة وتجاوز التدخلات الخارجية. وأخذت التقارير تتواتر حول عمل محمد دحلان على تفجير مسلح واسع النطاق لإيقاع هزيمة بجناح حماس المسلح والقوة التنفيذية الموالية للحكومة، وأنه يلقى تأييداً من الإدارة الأمريكية ومن بعض الدول العربية، وبالفعل فشل تحقيق هذا الهدف ميدانياً، إلى جانب سلسلة الإخفاقات التي منيت بها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush. ولم يعد هناك بد من ضرورة تدخل عربي، يضع المصلحة الفلسطينية والعربية العليا في الاعتبار، مهما كان الموقف الأمريكي. وهذا ما تبلور لاحقاً في دعوة الملك السعودي عبد الله حماس وفتح للقاء في مكة المكرمة؛ وهو اللقاء الذي توصل إلى اتفاق مكة وأطلق مرحلة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني.

خاتمة

أثار دخول حماس القوي الانتخابات التشريعية الفلسطينية جدلاً واسعاً حول ما إن كانت حماس قد وصلت إلى نهاية طريق المقاومة، في هذه المرحلة على الأقل، وأنها تسعى إلى الحصول على حصة تتفق وحجمها الجماهيري ووزنها السياسي من السلطة والحكم. وبالرغم من أنه من الصعب النفي القاطع لمثل هذا المنطق، لا سيما فيما يتعلق بعدد من قيادات حماس في الضفة والقطاع، إلا أن ما أكدته أحداث 2006 هو أن الدافع الآخر وراء المشاركة في الانتخابات، دافع الخشية من ضربة عسكرية واسعة، وحماية برنامج المقاومة وإعطائه الشرعية، كان حقيقياً وواقعياً. ولكن ربما لم تدرك قيادة حماس، بَعدَ النصر الكبير في الانتخابات أن الوضع الفلسطيني يمر بمرحلة انتقالية، بحيث لا يمكن لأحد تقدير المدى الذي ستأخذه، أو إن كانت الخريطة السياسية التي أسفرت عنها نتيجة الانتخابات ستصبح هي الخريطة العادية للوضع السياسي الفلسطيني لوقت طويل. البعض يرى أنه كان على حماس، مثلاً، أن تبذل جهداً أكبر وأطول لتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ وحتى بعد أن حصلت الحكومة التي تقودها حماس على الثقة من المجلس التشريعي، كان على جهود تشكيل حكومة الوحدة ألا تتوقف. والبعض يرى أن حكومة حماس فقدت زمام المبادرة أمام هجمة التظاهرات المطالبة بالرواتب. ولكن مع ذلك يسجل لحكومة حماس صمودها في وجه الحصار، وما تعرضت له من ضغوط، الأمر الذي لولاه لما تحقق لقاء مكة.

ومن ناحية أخرى، كشفت أزمة العام 2006 أن على القوى الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك فتح، التي امتنعت عن المشاركة في حكومة الوحدة، لهذا السبب أو ذاك، أن تدرك أن وجودها مرتبط بتقديمها المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الخاصة، وأن ذهابها في شباط/ فبراير إلى خيار ترك حكومة حماس للغرق وحدها كان تقديراً خاطئاً، سواء أكان من وجهة نظر مصلحة الشعب والقضية الوطنية، أم من وجهة نظر فهم تصميم حماس على تحمل المسؤولية التي ألقاها الشعب على كاهلها في الانتخابات. لقد أكدت نتائج الانتخابات حقائق التحولات السياسية العميقة في الساحة الفلسطينية، التي بدأت في الثمانينيات من القرن العشرين وتعززت بعد توقيع أوسلو. هذه التحولات، التي تشير إلى صعود التيار الإسلامي، لا تقتصر على الساحة الفلسطينية، بل هي ظاهرة عربية وإسلامية شاملة. ولا يمكن للقضية الوطنية أن تتقدم إن ظلت القوى الفلسطينية الأخرى، ضمناً أو صراحة، تشتغل في محاولة تجاهل الصعود السياسي الإسلامي أو محاصرته.

وُلدت الأزمة الفلسطينية من خلاف متعدد المستويات بين حكومة حماس ومعسكر الرئيس الفلسطيني حول السياسات والصلاحيات، وحول الحكم والقرار؛ ولكنها وُلدت أيضاً من الرفض الإسرائيلي والأمريكي لتبلور نهج سياسي فلسطيني وطني جديد للتعامل مع القضية الوطنية. وبالرغم من أن اتفاق مكة قد وفر فرصة كبيرة لإعادة التوافق الفلسطيني الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن استحقاقات فوز حماس في الانتخابات ومشاركتها القوية في سلطة الحكم الذاتي يفرض استحقاقات تتجاوز تشكيل حكومة الوحدة. من هذه الاستحقاقات، ضرورة إدراك خطورة اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأمريكية – الأوروبية، مما يعني الارتهان للإرادة

الإسرائيلية. فهذا الارتهان يشكل خطراً على كامل القضية الفلسطينية، ولذلك فإن تحرير الإرادة الفلسطينية من هذا الارتهان، والعودة إلى الدعم العربي والإسلامي الرسمي الشعبي، يجب أن يكون أولوية أولويات العمل الوطني. ومن هذه الاستحقاقات، إعادة بناء هيكل سلطة الحكم الذاتي على أساس وطني، بمعنى التخلص من الطبيعة السياسية الفئوية لأجهزة الأمن وللبيروقراطية الفلسطينية، التي جعلت مؤسسات السلطة وكأنها امتداد لحركة فتح، أو حتى لأجنحة معينة في الحركة. والأهم من ذلك هو بدء العمل الفعلي لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، وجعلها أكثر تمثيلاً لحقيقة الاتجاهات السياسية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ككل. وأخيراً، ضرورة التوصل إلى برنامج مقاومة وطني يتمحور حول تحرير القدس، ومواجهة الجدار والمستوطنات.

هوامش الفصل الأول

1 انظرالتغطية الصحفية للموضوع في: جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، وجريدة **الحياة**، لندن، وجريدة **القدس العربي**، لندن، 1/1/2006؛ وجريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 4/1/2006.

2 انظر مثلاً: **الحياة**، 22/1/2006.

3 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll16.htm

4 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll17.htm

5 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll18.htm

6 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll19.htm

7 انظر التغطية الصحفية حول النتائج في: **الشرق الأوسط**، و**الحياة**، و**القدس العربي**، 27–30/1/2006.

8 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/elections/result.html

9 انظر مثلاً، تصريحات صائب عريقات ودحلان في: **الحياة**، 27/1/2006؛ وجريدة **عكاظ**، السعودية، 28/1/2006.

10 جريدة **الخليج**، الإمارات، 13/2/2006.

11 جريدة **الأيام**، فلسطين، 13/2/2006.

12 **الحياة**، 23/2/2006.

13 **الحياة**، 20/2/2006.

14 حول كافة جوانب الحصار الدولي للحكومة الفلسطينية، انظر: وائل أحمد سعد، **الحصار** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006).

15 **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 5–7/3/2006.

16 جريدة **القبس**، الكويت، 30/1/2006؛ و**الحياة**، 2/2/2006.

17 جريدة **الدستور**، عمّان، 19/4/2006.

18 **الحياة**، 14–15، 20/2/2006.

19 جريدة **الغد**، عمّان، 31/8/2006.

20 **الحياة**، 21، 28/2/2006.

21 **الحياة**، وجريدة **السياسة**، الكويت، 27/3/2006.

22 **القدس العربي**، 23/8/2006.

23 **الحياة**، 17/5/2006؛ و**القدس العربي**، 21/6/2006.

24 حول دفعات رواتب الموظفين، انظر شبكة فلسطين الإخبارية:
http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=7813&Itemid=36

25 **الشرق الأوسط**، 25/5/2006.

26 المركز الفلسطيني للإعلام، 23/12/2006، انظر: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx

27 **الحياة**، 14/2/2006.

28 **الحياة الجديدة**، 14/2/2006.

29 جريدة **السفير**، بيروت، 15/2/2006.

30 **السفير**، و**الحياة**، 15، 22–23/2/2006؛ و**القدس العربي**، 10/4/2006.

31 **الأيام**، فلسطين، و**الحياة**، 21/4/2006.

32 وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 14/6/2006، انظر: http://www.wafa.ps/body.asp?id=90728

33 جريدة **النهار**، بيروت، 15/6/2006.

34 **الحياة**، 27/4/2006.

35 *Haaretz*, 28/5/2006.

36 **القدس العربي**، 29/4/2006؛ وانظر: وائل سعد، **الحصار**، ص 48–50.

37 **الدستور**، و**الحياة**، 29/6/2006؛ و**الشرق الأوسط**، 7/8/2006؛ و**القدس العربي**، 9/8/2006.
38 انظر مثلاً: **الحياة**، 2/6/2006–5/9/2006؛ و**النهار**، 22/9/2006.
39 موقع إسلام أون لاين، 31/3/2006، انظر:
http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-03/31/article02.shtml
40 المركز الفلسطيني للإعلام، 17/5/2006.
41 **الحياة**، و**الأيام**، فلسطين، 9، 12/5/2006؛ و**السفير**، 22/5/2006.
42 **السفير**، 2/10/2006.
43 **السفير**، 20/10/2006؛ و**الحياة**، 29/10/2006.
44 **الشرق الأوسط**، 11، 18/12/2006؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 13–14/12/2006؛ وموقع عرب 48، 15/12/2006، انظر: http://www.arabs48.com
45 انظر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حصيلة الفلتان الأمني حتى نهاية تشرين الثاني 2006، في:
http://www.piccr.org/dmdocuments/press%20releases/NUMBER%20OF%20KILLED%20PPL-%20SECURITY%20CHAOS%202006.pdf
46 مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php
47 المرجع نفسه.
48 **الدستور**، و**الخليج**، 1/1/2006.
49 **الحياة**، و**الغد**، 18/4/2006.
50 **الحياة**، 24/7/2006.
51 **الحياة**، 18/8/2006.
52 **السفير**، 9/11/2006.
53 انظر مثلاً، تصريح خالد مشعل في: مجلة **المشاهد السياسي**، 5/2/2006:
http://www.almushahidassiyasi.com/ar/4/336/
54 **الأيام**، فلسطين، 26/2/2006؛ و**الغد**، 5/3/2006.
55 **الحياة**، 29/3/2006.
56 انظر مثلاً: جريدة **القدس**، فلسطين، 18/4/2006؛ و**الحياة**، 9/7/2006.
57 **القدس العربي**، 27/5/2006.
58 **القدس العربي**، 1/6/2006.
59 **القدس العربي**، 17/11/2006.
60 **الحياة**، 11/11/2006؛ و**الشرق الأوسط**، 22/12/2006.
61 حول أنباء الوثيقة المبكرة، انظر: **القدس العربي**، 11/5/2006.
62 حول ردود فعل الأطراف المختلفة على الوثيقة، انظر: **الحياة**، و**السفير**، 12/5/2006؛ والنص الكامل في: **السفير**، 27/5/2006.
63 **الحياة**، 26/5/2006.
64 **الحياة**، 11–12، 19/6/2006.
65 **القدس العربي**، 19/6/2006؛ و**الحياة**، 28/6/2006.
66 **الحياة**، 21/9/2006.
67 **الحياة**، و**السفير**، 3–5، 10–11/10/2006.
68 جريدة **البيان**، الإمارات، 1/10/2006.
69 **الحياة**، 21/9/2006.
70 **الحياة**، 31/10/2006، و8، 15/11/2006.
71 **القدس العربي**، و**السفير**، و**الحياة**، 29/10/2006، و1/12/2006.
72 **الدستور**، و**الحياة**، 10، 12/12/2006.
73 **الحياة**، 26/11/2006.
74 **الدستور**، و**الحياة**، 26/12/2006.

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

هذا التقرير

يسُرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-0-0993-3

توزيع

الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb
ص.ب.: 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
تلفون: 8/107 785 1 961+ | فاكس: 230 786 1 961+
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا متوفرة على شبكة الإنترنت
neelwafurat.com
نيل و فرات . كوم
www.neelwafurat.com

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net